المؤتمر العلمي الدولي
عولمة الإدارة في عصر المعرفة
(15-17 ديسمبر 2012)
جامعة الجنان
طرابلس- لبنان

عنوان البحث

محددات الحوكمة

دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول

إعداد
الأستاذ الدكتور : أنمار أمين البراوي

2012م / 1433 هـ

الملخص

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات سواء المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية كنتيجة للأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها دول شرق أسيا وأمريكا الجنوبية وروسيا خلال تسعينات القرن الماضي والأزمات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات 2002-2008 .

وتشير مشكلة البحث إلى إن فقدان آليات الرقابة وانعدام الشفافية وضعف قواعد وضوابط الحوكمة وانعدام المسألة أدى إلى إساءة استغلال السلطة وانتشار الفساد واتساع نطاقه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف النشاط الاقتصادي والحد من الاستثمارات وبالتالي تدني معدلات التنمية وانخفاض مستوى الرفاهية . ويهدف البحث إلى تحقيق قياس كمي لأثر محددات الحوكمة في الحوكمة .

يفترض البحث أن المتغيرات المؤثرة في الحوكمة تؤثر بدرجات متفاوتة وبالاتجاه الإيجابي في الحوكمة لدول عينة البحث .تم اعتماد المنهج التحليلي فضلاً عن المنهج الكمي في اختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافهِ .

Abstract

There is a need to governance in many of the economies of both developed and emerging over the past decades as a result of the financial crises and economic collapses in the countries of East Asia, South America and Russia during the nineties of the last century and crises in the U.S. economy during the years 2002-2008.

The research problem that the loss of control mechanisms and the lack of transparency and weak rules and regulations of governance and lack of matter led to the abuse of power and corruption and breadth, which led to higher costs of economic activity and the reduction of investments and thus lower rates of development and the low level of welfare. The research aims to achieve a quantitative measure of the impact of the determinants of governance in governance.

Research suggests that the variables affecting the governance affect to varying degrees and the positive trend in the governance of the sample countries. Analytical approach has been adopted, as well as quantitative approach to test the hypothesis search and achieve its objectives.

المقدمة :

تُعد الحوكمة هي اللبنة الأساسية لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أهمية البحث :

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات سواء المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية كنتيجة للأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها دول شرق أسيا وأمريكا الجنوبية وروسيا خلال تسعينات القرن الماضي والأزمات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات 2002-2008.

مشكلة البحث :

إن فقدان آليات الرقابة وانعدام الشفافية وضعف قواعد وضوابط الحوكمة وانعدام المسألة أدى إلى إساءة استغلال السلطة وانتشار الفساد واتساع نطاقة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف النشاط الاقتصادي والحد من الاستثمارات وبالتالي تدني معدلات التنمية وانخفاض مستوى الرفاهية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

- تحديد مفهوم الحوكمة .
- الآثار المترتبة على ضعف ضوابط الحوكمة .
- محددات الحوكمة .
- القياس الكمي لأثر محددات الحوكمة .

فرضية البحث :

يفترض البحث أن المتغيرات المؤثرة في الحوكمة تؤثر بدرجات متفاوتة وبالاتجاه الإيجابي في الحوكمة لدول عينة البحث.

منهج البحث :

تم اعتماد المنهج التحليلي فضلاً عن المنهج الكمي في اختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافهِ.

أولا : الإطار النظري :

1- الحوكمة Governance :

إن كلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني Kubernao وهي تعني توجيه وقد استخدمهُ أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي ثم انتقلت إلى اللاتينية واستخدمت كلمة Steering للتعبير عنها وتعني يدير أو يوجه.

أما مصطلحات الحوكمة الحكمانية ، إدارة الحكم ، الإدارة المجتمعية هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate governance ، والتعريف العلمي لهذا المصطلح فهو يعني " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " وقد تعددت تعار يف مصطلح الحوكمة.

-فقد عرف قاموس أكسفورد الحوكمة بأنهُ فعل Act أو وظيفة الحكم function of governing

-أما مؤسسة التمويل الدولية IFC فقد عرفت الحوكمة على انهاا " النظام الذي يتم من خلالهِ إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " [1]

-في حين عرف البرنامج الإنمائي لعم المتحدة (UNDP) الحوكمة على أنها ممارسة السلطات السياسية والإدارية والاقتصادية لإدارة شؤون المجتمع في كافة مستوياتهِ.

ومن الجدير بالذكر فان الحوكمة هي من المفاهيم الواسعة والتي تشمل جميع جوانب كيفية الحكم لأي بلد ، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي. ولابد هنا من التميز بين الحوكمة والحكومة، فالحوكمة هي ما تقوم به الحكومة من أنشطة.

إذاً فالحوكمة تتضمن المؤسسات وتقاليدها والتي يتم على أساسها ممارسة السلطات في الدولة وان هذا المفهوم للحوكمة يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:

-الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومات ومتابعتها وتغيرها.

-قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية وتنفيذها .

-احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

(1) Fawzy .S.(April 2003) . Assessment of corporate Governance in Egypt Working Paper No82 . Egypt . The Egyptian Center For Economic Studies PP 6-7 .

2- الآثار المترتبة على ضعف ضوابط الحوكمة

يشير تقرير البنك الدولي الموسوم " الحوكمة الجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " إن التنمية في منطقة الشرق الأوسط يعيقها ضعف إدارة الحكم العامة والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم.[1]

لما كانت الحوكمة تعني كيفية حكم أي بلد (باعتماد سياسات معينة في ظل إطار تنظيمي معين فان ضعف الحوكمة تقود إلى الفساد والذي يعني إساءة استغلال السلطة أو ثقة الشعب لتحقيق نفع خاص . وعليه فان البيئة التي تتسم بضعف ضوابط الحوكمة سوف تتيح الحوافز للفساد وتتسبب في اتساع نطاقه والذي يؤثر بدوره بشكل سلبي على درجة الرخاء في الدولة ويعيق التنمية بزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي الأمر الذي يحد من الاستثمارات.

إن انتشار الفساد يقود إلى التجاوز على القانون وعدم احترامه والناتجة أصلا بسبب عدم توافر أدوات المسائلة والشفافية.

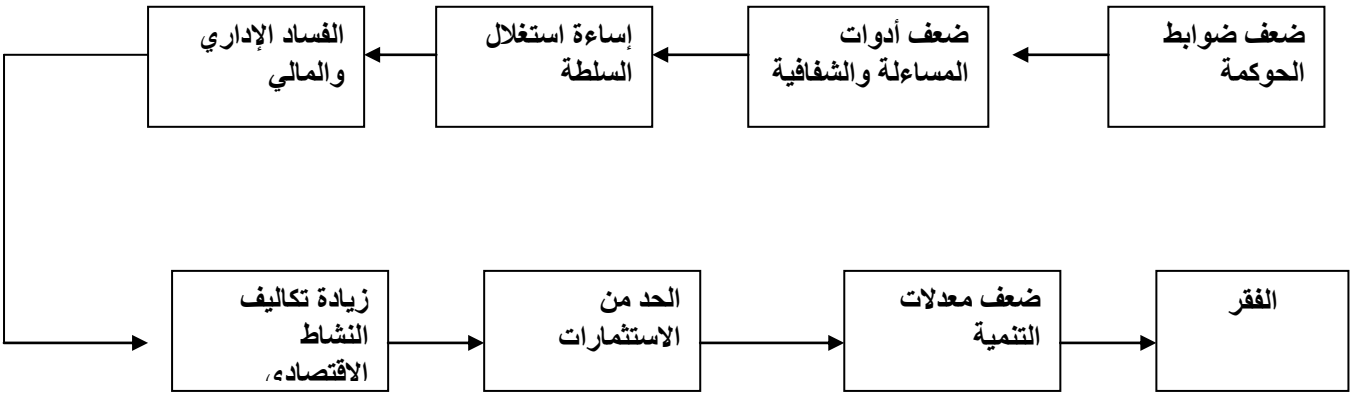

3- مرتكزات الحوكمة :-

هناك العديد من المرتكزات التي يجب توفرها من اجل تحقيق الحوكمة منها:-

-الشفافية وتتمثل بإتاحة البيانات والمعلومات للمواطنين وبالوقت المناسب عن أنشطة ومجالات عمل الحكومة بطريقة يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن من خلالها مسالة ومحاسبة المسؤولين عن أعمالهم مما يساعد المواطنين على تحديد ما ينبغي تغيره أو تحسينه.

-حرية الصحافة والإعلام والتي تقود إلى تعزيز الشفافية من خلال تسليط الأضواء على حالات الفساد وانتهاكات القوانين وتحديد أوجه القصور في الأداء الحكومي.

1 طارق نوير ، تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة ، حالة مصر ، مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص ص 8-9 .

- الحد من هيمنة المسئولين الحكومين وإصلاح الهيئات الحكومية التي تتبع إجراءات بيروقراطية معقدة للحد من استغلال السلطة باتجاه الحد من الفساد.
- إصلاح السلطة القضائية وتقوية الرقابة على السلطة التنفيذية لتتمكن السلطة القضائية من الإشراف على تنفيذ القوانين بكفاءة ونزاهة ومساءلة كبار الموظفين الحكوميين عند تشخيص حالات الانحرافات السلبية.
- بناء آليات واضحة المعالم لتضييق حالات الفساد من خلال تنشيط الرقابة الشعبية من خلال منظمات المجتمع المدني وإنشاء هيئة متخصصة بالنزاهة.

4- محددات الحوكمة :

للحوكمة سبعة محددات و تتمثل بما يأتي :

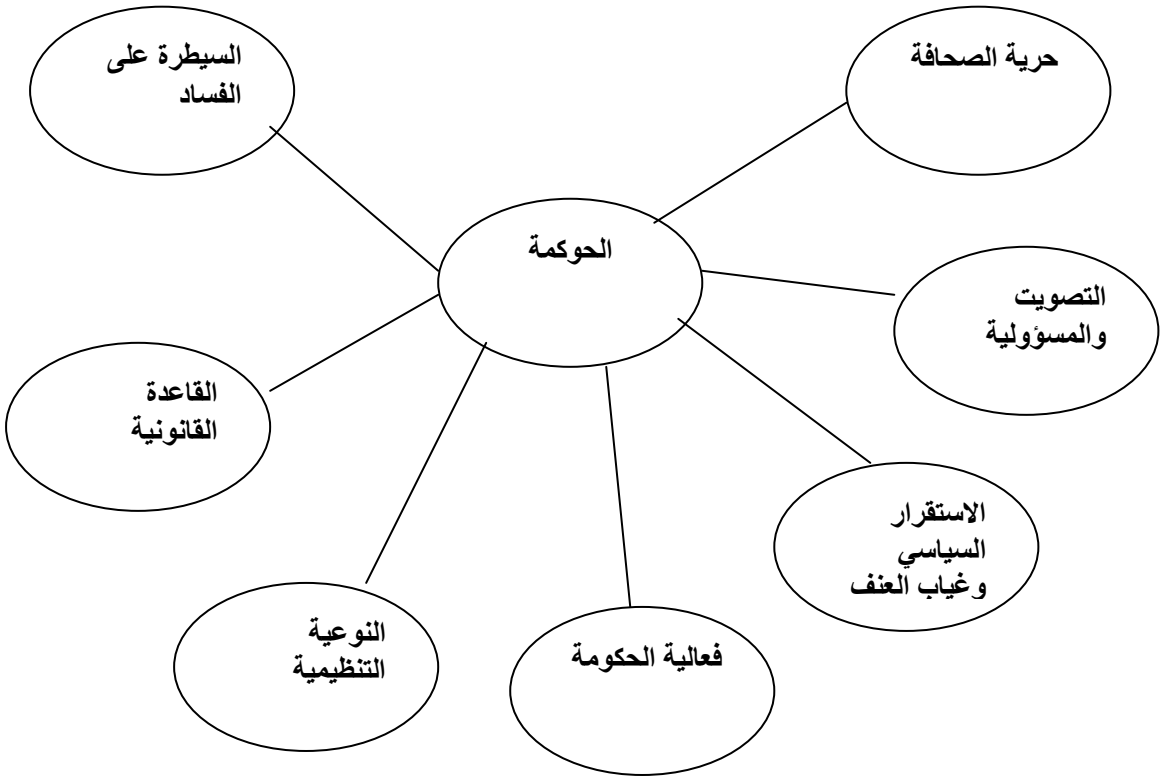

من الشكل يتضح بأن للحوكمة سبعة إبعاد seven Dimensions وهذه الإبعاد تتمثل بمدى مشاركة المواطن في الحكومة معبر عنها بحرية الرأي وتكوين الجمعيات والاتحادات وحرية الصحافة فضلا عن مدى إمكانية الحكومة في مواجهة عدم الاستقرار بوسائل غير عنيفة. في

حين يعبر عن فاعلية الحكومة بنوعية الخدمات العامة المقدمة. إما النوعية التنظيمية فتقيس قدرة الحكومة على إيجاد السياسات الصحيحة في مجال التخطيط والتنفيذ والأدوات المناسبة للتنفيذ .ويشير بعد القاعدة القانونية إلى مدى ثقة المؤسسات والشركات بقدرة الحكومة بقواعد المجتمع القانونية وإمكانية التنفيذ خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية ،أما حرية الصحافة فهي تعزيز الشفافية وأخيرا فان بعد السيطرة على الفساد تقيس مدى قدرة العاملين في القطاع العام على استغلال الوظيفة لمكاسب شخصية.[1]

5- متطلبات الحوكمة:

لتحقيق الحوكمة لبد من توافر العديد من المتطلبات منها :[2]

- حكم لا مركزي من اجل إعطاء الأقاليم سلطات أوسع وتفعيل دور الإدارات المحلية.
- حكم قائم على المشاركة.
- حكم قائم على المساوات وحق المساءلة.
- حكم يتبنى التقييم بالنتائج.

1 Haufman and Masruzzi Governance Matters Vii aggregate and individual governance indicators 1996-2008 The world bank development research group (2009) p.6.

2 طارق نوير ، تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة ، حالة مصر ، مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص ص 8-9 .

ثانيا : الجانب التطبيقي :

1-واقع الحوكمة ومحدداتها في دول عينة البحث:

للإطلاع على الحوكمة في دول عينة البحث لابد تناول مؤشر الحوكمة والذي هو مؤشر تتراوح بين 10و0 وان ارتفاع قيمة المؤشر دليل على تحسن هذا المؤشر[1]

جدول (1)

مؤشر الحوكمة في دول العينة

الدولة	الحوكمة
السعودية	5.07
الكويت	7.26
قطر	6.57
عمان	6.94
البحرين	6.59
الامارات	6.25
سوريا	1.79
الاردن	5.31
اليمن	1.26
مصر	3.27
المغرب	3.22
الجزائر	2.14
تونس	4.73
موريتانيا	3.72

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

http//info. world bank.org

[1] محمد نايف محمود ، 2008 ، القياس الاقتصادي للمتغيرات المتأثرة في محددات الاقتصاد المعرفي ، دراسة في عين من الدول ، أطروحة دكتوراه ، منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ص ص 85-89 .

يتضح من جدول (1) إن أفضل وضع لمؤشر الحوكمة هو في الكويت حيث بلغ 7.26 تلتها عمان ثم البحرين وقطر التي بلغت 6.94، 6.59 ، 6.57 وكان أدنى وضع لمؤشر الحوكمة هو في اليمن الذي بلغ 1.26 تلتها سوريا 1.79 ثم الجزائر 2.14.

جدول 2

المتغيرات المؤثرة في الحوكمة

الدول	النوعية التنظيمية	القاعدة القانونية	فعالية الحكومة	التصويت والمسؤولية	الاستقرار السياسي	السيطرة على الفساد	حرية الصحافة
السعودية	0.02-	0.17	0.28-	1.42-	0.65-	0.18	82
الكويت	0.51	0.75	0.82	0.36-	0.28	0.67	56
قطر	0.45	0.93	0.53	0.51-	0.86	0.83	63
عمان	0.75	0.71	0.46	0.77-	0.66	0.71	71
البحرين	0.72	0.62	0.35	0.71-	0.42-	0.58	71
الامارات	0.80	0.67	0.78	0.78-	0.68	1.16	68
سوريا	1.24-	0.55-	1.03-	1.64-	0.88-	0.66-	83
الاردن	0.41	0.45	0.19	0.62-	0.53-	0.38	61
اليمن	0.68-	0.98-	0.93-	1.06-	1.40-	0.60-	80
مصر	0.44-	0.00	0.41-	1.08-	0.87-	0.41-	62
المغرب	0.15-	0.03-	0.02	0.63-	0.31-	0.06-	62
الجزائر	0.16-	0.63-	0.35-	0.83-	0.89-	0.39-	62
تونس	0.23	0.38	0.55	1.15-	0.21	0.20	83
موريتانيا	0.24-	0.43-	0.64-	0.95-	0.29-	0.60-	55

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

http//info. world bank,org

من جدول (2) الذي يوضح المتغيرات السبعة للحوكمة في دول عينة البحث

في البدء نود أن نوضح أن جميع المتغيرات السبعة تكون قيمة كل متغير محصورة بين سالب وموجب-2.5 فكلما ارتفعت القيمة دول جودة المتغير . باستثناء حرية الصحافة محصورة بين الصفر و مئة.

يلاحظ من جدول (2) أن جميع البيانات ولجميع المتغيرات قد أعطت مؤشرات متدنية ولكن بنسب متفاوتة.

2-القياس الكمي لأثر محددات الحوكمة :

تنشأ العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على وفق أسس سببية اذ تمارس هذه المتغيرات تأثيرات بعضها في البعض الآخر، مما يجعل بعضها وتحت ظروف معنية سبباً في حدوث ظاهرة معنية ومنهجياً يسعى هذا البحث إلى استخدام العمل التجريبي لإثبات فرضية البحث والمتمثلة بان الحوكمة كظاهرة وكمتغير معتمد تتحدد بعدد من المتغيرات المستقلة وكما يوضحه النموذج القياسي الآتي :

$$y=b_0+b_1x_1+b_2x_2+b_3x_3+b_4x_4+b_5x_5+b_6x_6+b7x7 \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

y: تمثل الحوكمة.

x_1: تمثل النوعية التنظيمية.

x_2: تمثل القاعدة القانونية.

x_3: تمثل فعالية الحكومة.

x_4: تمثل التصويت والمسؤولية.

x_5: تمثل الاستقرار السياسي.

x_6: تمثل السيطرة على الفساد.

x_7: تمثل حرية الصحافة.

وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **OLS** للحصول على قيم معاملات العلاقات الاقتصادية.

لاشك في أن النظرية تقدم افتراضات محددة واستنتاجات منطقية عن الواقع ، إلا أن هذه الاستنتاجات تبقى مجرد تنظير لا يمكن قبوله إلا بعد اختبار هذه النظرية ومواجهتها بالواقع من هنا كان لابد من استخدام الأسلوب القياسي ،الذي يتم من خلاله التعبير عن النظرية بشكل نموذج قياسي وهو كما مثبت أنفاً.

في المعادلة (1)

وبعد إجراء عملية التقدير للنموذج تم التوصل إلى الأتي :

y^=14.4+1.56x1+0.02x2+0.84x3+0.04x4+0.05x5+0.13x6+0.09x7

F=16.89 R2=89.5% D.W=1.93

يتضح من النموذج المقدر :

أن متغير النوعية التنظيمية كان له تأثير ايجابي بمقدار 1.56 في حين أن متغير القاعدة القانونية أعطى معامل تأثير قدرة 0.02 أما متغير فعالية الحكومة فكان معامل التأثير 0.84 على الحوكمة وقد أعطى كل من متغير التصويت والمسؤولية والاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد وحرية الصحافة معاملات يأتي مقدارها 0.09 ,0.13 ,0.06 ,0.04 على التوالي.

يتضح من خلال معاملات التأثير التي تم التوصل إليها بوجود علاقة موجبة أي بالاتجاه الطردي بين النوعية التنظيمية والحوكمة وبمعامل تأثير 1.56 مما يعني أن التغيير بالنوعية التنظيمية بمقدار وحدة واحدة سوف يقود إلى تغيير الحوكمة بنسبة 1.56 أما القاعدة القانونية فقد أشار معامل التأثير إلى وجود علاقة ايجابية بمعامل مقداره 0.02 مما يعني ان التغيير بالقاعدة القانونية بمقدار وحده واحدة سيقود إلى تغيير في الحوكمة بمقدار 0.02، أما بالنسبة لفاعلية الحكومة فان التغيير في الفاعلية بمقدار وحدة واحدة سيقود إلى تغيير في الحوكمة وبالاتجاه الطردي بمقدار 0.84 ،وهكذا ينسحب التحليل الى كل من التصويت والاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد وحرية الصحافة فان تغيير هذه المتغيرات كل على حدى بمقدار وحدة واحدة سوف يقود الى تغييير في الحوكمة بنسبة 0.04 , 0.05 , 0.13 , 0.09.

الاستنتاجات والمقترحات :

أولا :الاستنتاجات:

–تعد الحوكمة الأساس لإقامة حكم مبني على الشفافية والمسائلة والديمقراطية.

– إن فقدان آليات الرقابة وضعف ضوابط الحوكمة تقود إلى الفساد.

– إن انتشار الفساد يقوض من جهود التنمية ويضعف من معدلات الرفاهية.

– للحوكمة مرتكزات تتمثل بالشفافية وحرية الصحافة وإصلاح الهيئات الحكومية وإصلاح السلطة القضائية وتنشيط منظمات المجتمع المدني.

ثانيا :المقترحات :

- فسح المجال للمواطنين لتحقيق مشاركة فاعلة في مجال رسم السياسات ووضع اللوائح والقوانين للوصول إلى سياسات تستجيب لمطالب المواطنين وتحقق رغباتهم واحتياجاتهم
- توفير أدوات المسألة والشفافية للحد من انتشار الفساد.
- تحقيق اطر قانونية وتنظيمية مستقرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة الحكومة على إدارة وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات بشكل سريع ومنسق ، من اجل خلق مناخ جاذب للاستثمار.

المراجع والمواقع :

1 -طارق نوير، تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة، حالة مصر، مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، القاهرة ، مصر، 2002، ص ص 8-9.

2 -محمد نايف محمود، 2008، القياس الاقتصادي للمتغيرات المتأثرة في محددات الاقتصاد المعرفي، دراسة في عين من الدول، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص ص 85-89.

3- Fawzy .S.(April 2003). Assessment of corporate Governance in Egypt Working Paper No82. Egypt. The Egyptian Center For Economic Studies PP 6-7.

4- Haufman and Masruzzi Governance Matters Vii aggregate and individual governance indicators 1996-2008 The world bank development research group (2009) p.6.

5- http//info. world bank.org